تراجع طفيف للنفط الكويتي لـ 48,7 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 38 سنتا ليبلغ مستوى 48,77 دولارا مقابل 49,15 دولارا للبرميل وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية ويأتي التراجع الطفيف بأسعار النفط الكويتي بعد سلسلة من الارتفاعات دفعت برميل النفط من مستويات أقل من 45 دولارا لما يقارب الـ 50 دولارا للبرميل. وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط الخام بعد أن عززت بيانات إيجابية للوظائف الأميركية الآمال بنمو الطلب على الطاقة.

ثبتت التصنيف الائتماني عند AA مع نظرة مستقبلية مستقرة

S&P: أصول الكويت الخارجية كافية لضبط المالية العامة

محمود صبحي

اكدت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة AA مع نظرة مستقبلية مستقرة وتوقعت الوكالة تمكين الأصول الخارجية الضخمة الحكومة من ضبط أوضاع المالية العامة دون الضغط على معدلات النمو، وان ضخامة تلك الأصول التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار كافية لتوازن المخاطر المتعلقة بانخفاض النفط وعدم تنوع الاقتصاد.

توقع التقرير ان يصل معدل نمو الاقتصاد الكويتي 3٪ بحلول 2020 والناتج المحلي لـ 37 مليار دينار في 2017 على ان يزيد لـ 39 مليار دينار بـ 2018.

واشارت الوكالة إلى ان عجز الموازنة للناتج المحلي سيصل الى 17,6٪ للعام الحالي، فيما يتراجع تدريجيا لـ 7٪ بحلول 2021/ 2020.

واكدت ان عدم تطبيق ضرائب القيمة المضافة وكذلك الضريبة الانتقائية سيزيد من العجز المالي للموازنة في حال الاعتماد على ايرادات النفط وبخصوص الدين الدولي قالت الوكالة ان الحكومة عليها ان تواصل برنامج الدين من الاحتياطي العام، متوقعة ان تصل زيادة نسبة الدين للناتج المحلي من 19٪ إلى 22٪ بحلول 2020.

أصول خارجية قوية

واشارت الوكالة الى ان الانخفاض بأسعار النفط أدى لتراجع ميزان الحساب الجاري والموازنة العامة للكويت، وقد اتاحت الاصول المالية العامة والخارجية الكبيرة، مساحة مناسبة للسلطات الكويتية لمواجهة تباطؤ النمو من خلال الزيادة في الإنفاق العام، وتحديدا في الانفاق على مشروعات البنى التحتية.

واضافت ان معدل النمو الاقتصادي بقي معتدلا نسبيا واستمرت معدلات البطالة عند حدودها المتدنية وتتوقع الوكالة ان يحقق الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الكويت نموا بنحو 3٪ في عام 2016 مدعوما بنمو الانفاق العام الاستثماري كما اشارت الى انه من المقدر ان يحقق الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي نموا بنحو 3٪ سنويا بالمتوسط خلال السنوات 20172020 مدعوما بالانفاق العام على مشاريع البنى التحتية.

البنوك الكويتية تتمتع بقاعدة رأسمالية قوية وسيولة وفيرة وفقاً لبازل 3

7٪ عجز متوقع للموازنة نسبة للناتج المحلي الإجمالي بحلول 2020

الضرائب أو تسارع عجز الموازنة

تتوقع الوكالة ان تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2016/ 2017 عجزا بنحو 17,66٪ من الناتج المحلي الاجمالي من نحو 17,32٪ خلال السنة المالية 2016/2015 وفي حين اتخذت الحكومة تدابير لخفض النفقات الجارية فإنها استخدمت مرونتها المالية لزيادة الانفاق الرأسمالي، ووفقا لتوقعات الوكالة المنقحة لأسعار النفط والتوقعات حول كميات انتاج النفط تتوقع ان يتقلص العجز في الموازنة العامة الى نحو 7٪ من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام 2021/2020.

اشارت الوكالة الى انه في حال لم يتم تنفيذ بعض الاجراءات التي تدرسها الحكومة في الوقت الحالي مثل فرض ضريبة على الشركات وضريبة القيمة المضافة «من غير المتوقع تنفيذها قبل عام 2019» فإنه من المتوقع ان يستمر تركز الايرادات في الايرادات النفطية «المتقلبة» وبما قد يؤدي الى تسارع عجز الموازنة العامة، وعلى جانب الانفاق العام تحاول الحكومة تخفيض الانفاق على السلع والخدمات بالرغم من ثبات فاتورة الاجور والمرتبات بشكل عام واشارت الوكالة الى ان معظم الوفر المالي المتحقق في الموازنة العامة جاء من تقليص الحكومة لدعم الوقود والذي انخفض بشكل تلقائي نتيجة انخفاض اسعار النفط.

وفقا لتوقعات ستاندرد آند بورز تتوقع الوكالة ان تقوم الحكومة بتمويل عجز الموازنة العامة من خلال مزيج من عمليات السحب من الاحتياطيات الحكومية واصدار سندات الدين، وقد قامت الكويت بأول اصدار سيادي دولي للسندات في مارس 2017 بنحو 8 مليارات دولار يمثل نحو 6,5٪ من الناتج المحلي الاجمالي المقدر لعام 2017 وتتوقع الوكالة ان ترتفع نسبة الدين الحكومي بنحو 22٪ من الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية 2021/2020 مقارنة بنحو 19٪ من الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية 2017/2016.

وصفت ستاندرد آند بورز ادارة الثروة النفطية من قبل الحكومة بأنها حصيفة وان صافي الاصول الحكومية الكبير يوفر مصدات مالية ضخمة لمواجهة انخفاض اسعار النفط.

النظام النقدي والمصرفي.. متين

اشار التقرير الى ان سعر صرف الدينار يرتبط بسلة عملات «غير معلنة» يهيمن عليها الدولار الاميركي وعن النظام المصرفي الكويتي اكد التقرير ان النظام المالي في الكويت مستقر، كما تتمتع البنوك الكويتية بقاعدة رأسمالية قوية مع وفرة السيولة وفقا لمعايير «بازل 3» وتعمل في بيئة تنظيمية قوية بشكل مقبول وتتوقع الوكالة ان يشهد النمو الائتماني المحلي استقرارا.

30 ألف دولار نصيب الكويتي من الناتج المحلي

توقعت وكالة ستاندرد أند بورز ان يزداد متوسط نصيب المواطن الكويتي من الناتج المحلي الاجمالي سنويا خلال السنوات الثلاث المقبلة ليزداد من 30 ألف دولار في 2017 وهو ما يقل عن 10 آلاف دينار ويصل الى قرابة 750 – 800 دينار شهريا إلى 30,7 ألف دولار خلال العام المقبل على ان يواصل الزيادة ويصل الى 33,4 الف دولار سنويا بحلول 2020. ويصل معدل النمو الذي سيشهده نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات الثلاث حتى 2020 قرابة 11,3٪ وهو ما سينعكس على زيادة في دخله ولكن سيقابلها زيادة في الأسعار بنسبة قد تفوق تلك الزيادة تقريبا حيث توقع التقرير ان يشهد معدل التضخم زيادة حيث يبلغ التضخم في الوقت الحالي 3,5٪ يزداد الى 3,7٪ في العام 2018 ثم يصل الى 4٪ بعد ثلاث سنوات بحلول العام 2020.

عوامل التصنيف الرئيسية	النتيجة
التقييم المؤسساتي	محايد
التقييم الاقتصادي	محايد
تقييم الأوضاع الخارجية	قوي
تقييم المالية العامة: المرونة والأداء	قوي
تقييم المالية العامة: عبء الديون	قوي
التقييم النقدي	محايد

إجمالي الإيرادات سيتخطى 300 مليون دينار مقارنة بـ 130 مليوناً العام الماضي

131٪ زيادة إيرادات الخدمات الصحية بعد الرسوم الجديدة

محمود فاروق

قالت مصادر حكومية لـ «الأنباء» ان الإيرادات المتوقع تحصيلها من الرسوم الجديدة للخدمات الصحية الخاصة بالوافدين المقيمين بالكويت قدرت بحوالي 170 مليون دينار سيضاف نحو 20٪ منها إلى خزينة الدولة على اعتبار ان القرار سيطبق في اكتوبر المقبل والسنة المالية تنتهي في 31 مارس 2017.

وأوضحت المصادر ان إيرادات وزارة الصحة بعد تطبيق الرسوم الجديدة ستزيد بنحو 131٪ لتتجاوز إجمالي الإيرادات 300 مليون دينار مقارنة بنحو 130 مليون دينار في السنة المالية الماضية.

وذكرت المصادر ان مضاعفة رسوم مراجعة المراكز الصحية والعيادات الخارجية والإقامة بالأجنحة، وزيادة رسوم التحاليل والفحوصات الطبية بأكثر من 5 أضعاف جميعها ساهم في رفع الإيرادات وزارة الصحة والتي ستنعكس على بند الإيرادات في ميزانية الدولة للعام الحالي، بينما ستظهر كاملة في موازنة 2019/2018 المقبلة.

وأشارت إلى مضاعفة الرسوم الخاصة بعمليات الأشعة النووية وأيضا رسوم الأشعة الملونة بالإضافة إلى غسيل الكلى وأيضا رسوم صرف الأدوية وعمل التحاليل الطبية والحصول على أطراف صناعية وغيرها من تلك الأدوات المختلفة انعكس بشكل كبير على الإيرادات في موازنة وزارة الصحة، حيث قدرت زيادة إيرادات هذه الرسوم بنحو 9,5 ملايين دينار في السنة المالية الحالية بينما ستتجاوز 16 مليون دينار في السنة المالية المقبلة.

وكانت وزارة المالية اعتمدت ميزانية وزارة الصحة للسنة المالية 2016 ـ 2017، بما يقارب مليارين و800 مليون دينار، منها 9 ملايين دينار مخصصة لمكافآت الأعمال الممتازة.

وتسجل الكويت ثالث أكبر إجمالي إنفاق على الرعاية الصحية بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد الإمارات وقطر. ويتوقع زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية في الكويت بشكل ملحوظ على المدى القريب على خلفية زيادة عدد السكان في البلاد، وذلك بحسب تقرير حديث صادر عن بيت التمويل الكويتي، وأنفقت الحكومة بالفعل في عام 2011 نحو 3 مليارات دولار على الرعاية الصحية، بينما رصدت تقارير حكومية ان إنفاق وزارة الصحة نحو 5 مليارات دولار بنهاية 2016.

وبحسب بيانات وزارة المالية قدرت ميزانية الخدمات الصحية في موازنة 2018/2017 نحو 2,1 مليار دينار بزيادة نحو 11٪ عن السنة المالية الماضية، مع الأخذ بالاعتبار ان إجمالي الدعوم الصحية وصل 185,5 مليون دينار وهي للمواطنين العاملين بالخارج.

وقد أعلنت وزارة الصحة الكويتية عن إنفاق مبلغ 4 مليارات دولار في ميزانيتها للسنة المالية 2012/2013، وهو ما يزيد على نسبة 80٪ من الإنفاق على الرعاية الصحية في البلاد. وتشير التقديرات إلى إنفاق 10٪ من الميزانية على العلاج في الخارج لذلك العام، أي نحو 400 مليون دينار.

ويوجد حاليا في مستشفيات الكويت 20 سريرا لكل 10,000 شخص، ما يمثل قلة في المعروض والذي يثير بدوره قلقا شديدا خصوصا في ظل النمو السكاني وتزايد أعباء الأمراض. وعلى الرغم من أن معظم السكان حاليا من الشباب، فإن السمنة والأمراض المزمنة ذات الصلة تعد من القضايا الضخمة التي تحتاج إلى معالجة تبعا لذلك.

ومن المتوقع ان يزداد الطلب على الرعاية الصحية في الكويت من 18,5 مليون حالة تلقي علاج في 2008 إلى 61,3 مليون حالة تلقي علاج في 2025. وعلاوة على التغييرات التي طرأت ولا تزال على الوضع الديموغرافي وزيادة انتشار الأمراض المعاصرة، من بين العوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية تلك التحسينات التي تطرأ على العملية التنظيمية للرعاية الصحية وزيادة وانتشار الوعي بين المواطنين والمقيمين بالإضافة إلى زيادة الدخل المتاح للإنفاق كنتيجة للاحتياطيات النفطية الكبيرة بالكويت.